# الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد كآلية استراتيجية لتعزيز النزاهة المؤسسية ورفع كفاءة مكافحة الفساد: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء المعايير الدولية وأفضل الممارسات التشريعية

# Legal Protection of Whistleblowers as a Strategic Mechanism for Enhancing Institutional Integrity and Strengthening Anti-Corruption Effectiveness:

## A Comparative Analytical Study in Light of International Standards and Best Legislative Practices

**تاريخ استلام المقال:** 2026/05/08 **تاريخ قبول المقال للنشر:** 2026/06/25 **تاريخ نشر المقال:** 2026/06/30

**د. سعد عبدالله الجدعان**

**– محكم معتمد لدى مؤسسات دولية متخصصة في التحكيم التجاري الدولي. sa3d51@hotmail.com**

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة حماية المبلغين عن الفساد باعتبارها أداة مركزية ضمن منظومة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وقد بينت الدراسة أن غياب الحماية القانونية الفعالة يثبط الأفراد عن الإبلاغ ويعزز ثقافة الصمت التي تشكل بيئة خصبة لترسيخ الفساد داخل المؤسسات، تناول البحث الإطار المفاهيمي للمبلغين وخصائصهم الأخلاقية والقانونية والاجتماعية، مع التمييز بين أنماط التبليغ الداخلي والخارجي والعلني، وبيان الصلة بين التبليغ والشفافية المؤسسية، كما ناقش الأساس القانوني الدولي المتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوجيهات الأوروبية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في تطوير معايير الحماية، واستعرضت الدراسة التجارب المقارنة في الولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا ودول أخرى، مبرزة عناصر القوة والقصور في كل نموذج، وقد توصل البحث إلى أن التحديات التي تعيق فاعلية الحماية تتمثل في غموض النصوص، وضعف المؤسسات، واستمرار النظرة الاجتماعية السلبية للمبلغين، ونقص القنوات الإلكترونية الآمنة، وانتهت الدراسة إلى أن تعزيز الحماية يتطلب إصلاحات تشريعية دقيقة، وبناء مؤسسات مستقلة وفاعلة، وتغيير الثقافة المجتمعية عبر التوعية والتعليم، وتطوير بنية تقنية وإعلامية حديثة، بما يحول المبلغ من ضحية محتملة إلى شريك فعلي في حماية المصلحة العامة وتعزيز النزاهة.

**الكلمات المفتاحية :حماية المبلغين، مكافحة الفساد، الشفافية، الحوكمة، التشريعات الدولية، أفضل الممارسات.**

**Abstract:**

This research examines whistleblower protection as a central mechanism within governance frameworks and anti-corruption strategies. The study highlights that the absence of effective legal safeguards discourages individuals from reporting misconduct, thereby perpetuating a culture of silence that enables corruption to thrive. It begins by defining whistleblowers conceptually, exploring their ethical, legal, and social characteristics, and distinguishing between internal, external, and public disclosure channels, while emphasizing the link between whistleblowing and institutional transparency. The research analyzes the international legal framework, particularly the UN Convention against Corruption, the EU Directive 2019/1937, and OECD principles, alongside the roles of international organizations and civil society. Comparative experiences from the United States, Europe, the United Kingdom, and other jurisdictions are reviewed, identifying strengths and weaknesses in each model. The study concludes that the main challenges undermining whistleblower protection includes vague legislation, weak institutions, persistent social stigmatization of whistleblowers, and

insufficient secure reporting channels. It recommends comprehensive reforms encompassing precise legislation, the establishment of independent and well-resourced institutions, cultural and societal empowerment through awareness and education, and the development of secure technological and media infrastructures. Such an integrated approach would transform whistleblowers from potential victims into key partners in safeguarding the public interest and strengthening integrity.

**Keywords: Whistleblower protection, anti-corruption, transparency, governance, international law, best practices.**

## المقدمة

تزايد الاهتمام العالمي خلال العقدين الأخيرين بدور حماية المبلغين عن الفساد باعتبارها إحدى الركائز الجوهرية في بناء منظومة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات العامة والخاصة، فقد أثبتت التجارب الدولية أن المبلغين يمثلون خط الدفاع الأول في الكشف المبكر عن الانحرافات الإدارية والمالية، وأن فعالية جهود مكافحة الفساد تعتمد بدرجة كبيرة على مدى توفر إطار قانوني متكامل يضمن حماية هؤلاء الأفراد من المخاطر والانتقامات الوظيفية والمجتمعية التي قد يتعرضون لها عند الإبلاغ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقييم التشريعات المتعلقة بحماية المبلغين، وبيان مدى اتساقها مع المعايير الدولية الحديثة، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى دراسة التجارب المقارنة التي أسهمت في تعزيز الحماية القانونية للمبلغين ورفع معدلات الكشف عن قضايا الفساد.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتقدم معالجة تحليلية نقدية للإطار القانوني لحماية المبلغين، من خلال تحليل النصوص التنظيمية الدولية والوطنية، ومقارنة التشريعات ذات الصلة بالنماذج الدولية الأكثر تطورا، وبيان مدى قدرة هذه المنظومات على توفير حماية فعالة تضمن عدم تعرض المبلغ لأي شكل من أشكال الانتقام الوظيفي أو المساس بحقوقه، وبما يحقق التوازن المطلوب بين مصلحة المبلغ وحق المؤسسة في الحفاظ على سرية المعلومات.

### إشكالية الدراسة

تثير حماية المبلغين عن الفساد إشكالية قانونية معاصرة ترتبط بمدى قدرة التشريعات الوطنية والدولية على توفير إطار قانوني فعال يضمن تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن ممارسات الفساد دون التعرض لأي شكل من أشكال الانتقام أو التمييز أو الإضرار الوظيفي والاجتماعي، وتنبع أهمية هذه الإشكالية من الدور المحوري الذي يؤديه المبلغون في كشف جرائم الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة

داخل المؤسسات العامة والخاصة، الأمر الذي يجعل من توفير الحماية القانونية لهم ضرورة أساسية لضمان فعالية سياسات مكافحة الفساد وتحقيق الإدارة الرشيدة.

وفي هذا السياق، تتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى يشكل الإطار القانوني لحماية المبلغين عن الفساد أداة فعالة في دعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، وما مدى اتساق التشريعات المنظمة لذلك مع المعايير الدولية والتجارب القانونية المقارنة؟ كما تثير الدراسة تساؤلات فرعية متعددة تتعلق بمدى كفاية الضمانات القانونية الممنوحة للمبلغين، سواء من حيث السرية أو الحماية من الانتقام الوظيفي أو المسؤولية القانونية، ومدى استقلالية وفعالية قنوات وآليات التبليغ المعتمدة في الأنظمة القانونية المختلفة.

كذلك تمتد الإشكالية إلى بحث التحديات العملية والقانونية التي تواجه تطبيق الحماية المقررة للمبلغين، ومنها ضعف آليات التنفيذ، وقصور الرقابة المؤسسية، والخوف من الوصمة الاجتماعية أو فقدان الوظيفة، إضافة إلى التفاوت التشريعي بين الدول في تنظيم حقوق المبلغين وحدود الحماية المقررة لهم، كما تثير الدراسة مسألة القصور التشريعي في بعض الأنظمة الوطنية التي لا تزال تفتقر إلى قوانين متخصصة أو آليات فعالة تكفل الحماية الشاملة للمبلغين، الأمر الذي ينعكس سلبا على فعالية جهود مكافحة الفساد ويحد من قدرة الأفراد على الإسهام في كشف الممارسات غير المشروعة.

**أسئلة الدراسة**

في ضوء الإشكالية الرئيسة التي تتناول مدى فعالية الإطار القانوني لحماية المبلغين عن الفساد في تعزيز النزاهة والشفافية، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات العلمية والقانونية التي تشكل الأساس التحليلي للبحث، وذلك من خلال الوقوف على طبيعة الحماية القانونية المقررة للمبلغين، ومدى كفايتها وفعاليتها في مواجهة التحديات العملية والتشريعية المرتبطة بجرائم الفساد. ويمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

- ما المقصود بالمبلغ عن الفساد في الفقه والتشريعات الحديثة، وما الطبيعة القانونية للحماية المقررة له، وما أبرز صور وأنماط هذه الحماية في الأنظمة القانونية المعاصرة؟
- إلى أي مدى تتوافق التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المبلغين عن الفساد مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبصفة خاصة أحكام United Nations واتفاقية United Nations Convention against Corruption المتعلقة بمكافحة الفساد؟

- هل توفر التشريعات الحالية ضمانات قانونية وإجرائية فعّالة تكفل حماية المبلغين من مختلف صور الانتقام الوظيفي أو الإداري أو الاجتماعي، بما يضمن تشجيع الإبلاغ عن وقائع الفساد دون خوف أو تردد؟
- ما مدى فاعلية النماذج والتجارب الدولية المقارنة في مجال حماية المبلغين عن الفساد، وما أبرز الآليات التي أسهمت في نجاح تلك التجارب في دعم الشفافية وتعزيز النزاهة المؤسسية؟
- ما أبرز أوجه القصور أو التحديات التشريعية والعملية التي تحد من فعالية حماية المبلغين في بعض الأنظمة الوطنية، وكيف يمكن معالجتها في ضوء التطورات القانونية الدولية والتجارب المقارنة؟
- ما الآليات التشريعية والمؤسسية المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز حماية المبلغين عن الفساد، ورفع مستوى فعاليتها في دعم جهود مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؟

**فرضية الدراسة**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن فعالية حماية المبلغين عن الفساد ترتبط بصورة مباشرة بمدى تكامل الإطار القانوني المنظم لها، وبمستوى الضمانات القانونية والإجرائية التي يوفرها للمبلغين ضد مختلف صور الانتقام أو التعسف الوظيفي والإداري، فكلما كان النظام القانوني أكثر وضوحا وشمولا في تنظيم حقوق المبلغين وآليات حمايتهم، ازدادت قدرة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة على كشف جرائم الفساد في مراحلها المبكرة، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة مكافحة الفساد وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

وتستند هذه الفرضية إلى اعتبار أن المبلغين يمثلون أحد أهم مصادر اكتشاف المخالفات المالية والإدارية، وأن ضعف الحماية القانونية يؤدي غالبا إلى إحجام الأفراد عن الإبلاغ خشية التعرض للأضرار المهنية أو الاجتماعية أو القانونية، ومن ثم فإن وجود تشريع متكامل يوفر السرية والحماية الوظيفية والقضائية يشكل عنصرا أساسيا في بناء بيئة قانونية ومؤسسية داعمة للإبلاغ عن الفساد.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة عدد من الفرضيات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها وتحليلها، ومن أبرزها ما يأتي:

- وجود علاقة طردية بين مستوى الحماية القانونية الممنوحة للمبلغين عن الفساد وبين ارتفاع معدلات الإبلاغ عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بالفساد، بحيث تؤدي زيادة الضمانات القانونية إلى تعزيز ثقة الأفراد في منظومة العدالة وتشجيعهم على التبليغ .
- الأنظمة القانونية التي تعتمد معايير دولية واضحة ومتوافقة مع أحكام United Nations Convention against Corruptionتعد أكثر فاعلية في توفير الحماية القانونية للمبلغين، وأكثر قدرة على دعم جهود مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية المؤسسية .
- غياب آليات التبليغ السرية، وضعف الحماية الوظيفية والقضائية للمبلغين، يمثلان من أبرز العوامل التي تحد من فعالية النظام القانوني في مكافحة الفساد، ويؤديان إلى انخفاض معدلات الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة .
- كلما توافرت مؤسسات مستقلة ومتخصصة تتولى استقبال البلاغات والتحقيق فيها ومتابعة حماية المبلغين، زادت فعالية تطبيق التشريعات المتعلقة بحماية المبلغين وتعززت الثقة المجتمعية في منظومة مكافحة الفساد .
- إن القصور التشريعي أو ضعف آليات التنفيذ والرقابة يؤدي إلى فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، الأمر الذي ينعكس سلبا على فعالية حماية المبلغين ويحد من دورهم في كشف الفساد وتعزيز النزاهة العامة.

**أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والقانونية المرتبطة بموضوع حماية المبلغين عن الفساد، وذلك من خلال تحليل الأبعاد النظرية والتشريعية والتطبيقية لهذا النظام القانوني، وبيان دوره في دعم النزاهة والشفافية وتعزيز فعالية مكافحة الفساد، كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى كفاية التشريعات الوطنية في توفير الحماية اللازمة للمبلغين، ومقارنتها بالمعايير الدولية والتجارب المقارنة، وصولا إلى تقديم رؤية قانونية متكاملة تسهم في تطوير السياسات والتشريعات ذات الصلة، ويمكن إجمال أهداف الدراسة فيما يأتي:

- تحليل الإطار المفاهيمي والفقهي لحماية المبلغين عن الفساد، من خلال بيان مفهوم المبلغ وصفته القانونية، وتحديد الأسس النظرية والحقوقية التي تقوم عليها الحماية القانونية للمبلغين في الفقه القانوني المعاصر .

- دراسة التطور التشريعي لنظم حماية المبلغين، وبيان مدى اتساق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة، ولا سيما أحكام United Nations Convention against Corruption، إلى جانب الاستفادة من التجارب القانونية المقارنة في هذا المجال .
- تقييم مدى فعالية الضمانات القانونية والإجرائية المقررة للمبلغين، وبيان قدرتها على توفير الحماية من الانتقام الوظيفي أو الإداري أو القضائي، بما يضمن تشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة .
- تحديد أبرز الثغرات التشريعية والمؤسسية التي تعيق فعالية حماية المبلغين في بعض الأنظمة القانونية، سواء تعلق الأمر بضعف النصوص القانونية، أو قصور آليات التنفيذ، أو غياب القنوات الآمنة والسرية للإبلاغ .
- تحليل دور المؤسسات الرقابية والهيئات المختصة في تطبيق نظم حماية المبلغين، ومدى استقلاليتها وكفاءتها في استقبال البلاغات والتحقيق فيها وضمان حماية المبلغين من أي إجراءات تعسفية .
- اقتراح نموذج قانوني ومؤسسي متكامل لتعزيز حماية المبلغين عن الفساد، يستند إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية، ويهدف إلى رفع كفاءة التشريعات الوطنية في مجال مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

**أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة التي باتت تحتلها حماية المبلغين عن الفساد في المنظومات القانونية المعاصرة، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتعزيز النزاهة والشفافية ودعم جهود مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي. فالمبلغون يمثلون مصدرا جوهريا لاكتشاف الممارسات غير المشروعة والكشف المبكر عن الجرائم المالية والإدارية، الأمر الذي يجعل من توفير الحماية القانونية لهم ضرورة تشريعية ومؤسسية لضمان فعالية سياسات مكافحة الفساد وتحقيق الثقة في مؤسسات الدولة.

كما تتجلى أهمية الدراسة في سعيها إلى إثراء المكتبة القانونية العربية ببحث علمي متخصص يتناول موضوع حماية المبلغين عن الفساد من منظور قانوني مقارن، وهو من الموضوعات الحديثة نسبيا التي لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل في الأدبيات القانونية العربية، بالرغم من تنامي الاهتمام الدولي به وارتباطه المباشر بفعالية منظومات النزاهة والحوكمة الرشيدة.

وتبرز أهمية الدراسة كذلك في تحليل مدى اتساق التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المبلغين مع المعايير الدولية، وبخاصة أحكام (United Nations Convention against Corruption)الصادرة

عن (United Nations)، وما تفرضه من التزامات قانونية على الدول في مجال توفير الحماية اللازمة للمبلغين وتشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد. ومن ثم، فإن الدراسة تسهم في دعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز امتثالها للاتفاقيات الدولية وتطوير تشريعاتها الوطنية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

وتتجسد أهمية الدراسة أيضا في بعدها التطبيقي والعملي، إذ يمكن أن تشكل نتائجها وتوصياتها إطارا استرشاديا للجهات التشريعية والرقابية وهيئات مكافحة الفساد في تطوير القوانين والسياسات ذات الصلة بحماية المبلغين، ومعالجة أوجه القصور التشريعي والمؤسسي التي قد تحد من فعالية نظم الإبلاغ عن الفساد.

إضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على الدور الاستراتيجي للمبلغين باعتبارهم أحد الفاعلين الرئيسيين في آليات الكشف المبكر عن الفساد، من خلال ما يقدمونه من معلومات وبيانات تسهم في كشف المخالفات قبل تفاقم آثارها المالية والإدارية والاجتماعية، وهو ما يعزز من كفاءة الأجهزة الرقابية ويرسخ ثقافة المساءلة والشفافية داخل المؤسسات العامة والخاصة.

**حدود الدراسة**

تتحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود الموضوعية والزمنية والمنهجية التي تهدف إلى ضبط نطاق البحث وتركيز التحليل على الجوانب القانونية المرتبطة بحماية المبلغين عن الفساد، بما يحقق قدرا من الدقة والعمق العلمي في تناول الموضوع وفي هذا الإطار، تنصرف الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل الأبعاد القانونية والتشريعية والمؤسسية لحماية المبلغين، باعتبارها الإطار المنظم لحقوقهم وضماناتهم وآليات الحماية المقررة لهم في مواجهة مختلف صور الانتقام أو التعسف الناتج عن الإبلاغ عن وقائع الفساد.

ومن الناحية الموضوعية، تقتصر الدراسة على الجوانب القانونية المتعلقة بحماية المبلغين عن الفساد، سواء من حيث المفهوم القانوني للمبلغ، أو صور الحماية التشريعية، أو الآليات المؤسسية والقضائية المرتبطة بالإبلاغ عن الفساد، دون التوسع في الجوانب النفسية أو الاجتماعية أو السلوكية للمبلغين، إلا بالقدر الذي يخدم التحليل القانوني ويسهم في توضيح أثر الحماية القانونية على تشجيع الإبلاغ وتعزيز النزاهة المؤسسية.

كما تعتمد الدراسة على تحليل عدد من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها (United Nations Convention against Corruption)، مع الاستفادة من بعض النماذج والتجارب القانونية المقارنة التي برزت في مجال حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بهدف الوقوف على

أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المختلفة، واستخلاص أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التشريعات الوطنية.

أما من الناحية الزمنية، فإن الدراسة تقتصر على التشريعات والدراسات والتحليلات القانونية المنشورة حتى سنة 2025، بما يشمل التعديلات التشريعية والاتجاهات الحديثة في مجال حماية المبلغين ومكافحة الفساد، وذلك لضمان حداثة المادة العلمية ومواكبتها للتطورات القانونية الدولية المعاصرة.

**منهج الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية تجمع بين أكثر من منهج قانوني وبحثي، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة موضوع حماية المبلغين عن الفساد وما يثيره من أبعاد تشريعية ومؤسسية ومقارنة، ويهدف هذا التنوع المنهجي إلى الوصول إلى تحليل متكامل للإطار القانوني المنظم لحماية المبلغين، وبيان مدى فعاليته في دعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية.

وفي هذا الإطار، تستند الدراسة بصورة رئيسة إلى المنهج التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة لحماية المبلغين عن الفساد، وبيان مضامينها وأهدافها والضمانات التي تتضمنها، فضلا عن تحليل المفاهيم القانونية والفقهية المرتبطة بالمبلغ وصفته القانونية وآليات الحماية المقررة له، كما يشمل التحليل دراسة الأحكام والإجراءات المتعلقة بسرية الإبلاغ، والحماية من الانتقام الوظيفي أو الإداري، والجزاءات المترتبة على الإخلال بحقوق المبلغين.

كذلك تعتمد الدراسة على المنهج المقارن، وذلك من خلال مقارنة التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المبلغين بالمعايير الدولية ذات الصلة، ولا سيما أحكام (United Nations Convention against Corruption)، إلى جانب دراسة بعض التجارب القانونية المقارنة التي حققت مستويات متقدمة في مجال حماية المبلغين ومكافحة الفساد ويهدف هذا المنهج إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المختلفة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في تطوير التشريعات الوطنية.

كما توظف الدراسة المنهج النقدي والتقييمي من خلال تقييم مدى فعالية الأطر القانونية القائمة، والكشف عن مواطن القصور أو الضعف التشريعي والمؤسسي التي قد تحد من فعالية حماية المبلغين، سواء على مستوى النصوص القانونية أو آليات التطبيق والتنفيذ وفي ضوء ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات والحلول القانونية والمؤسسية المناسبة التي يمكن أن تسهم في تعزيز حماية المبلغين ورفع كفاءة منظومة مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

**خطة الدراسة**

تتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث رئيسة تتناول مختلف الجوانب النظرية والتشريعية والتطبيقية المتعلقة بحماية المبلغين عن الفساد، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري لحماية المبلغين عن الفساد

ويتناول هذا المبحث المفهوم القانوني للمبلغ عن الفساد، والأسس الفقهية والحقوقية للحماية القانونية، إضافة إلى بيان أهمية حماية المبلغين ودورها في تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد .

المبحث الثاني: المعايير الدولية المنظمة لحماية المبلغين

ويبحث هذا المبحث في المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية المبلغين، وفي مقدمتها United Nations Convention against Corruption، مع بيان مدى التزام الدول بتطبيق تلك المعايير وأثرها في تطوير التشريعات الوطنية .

المبحث الثالث: التجارب الدولية المقارنة وتقييم فعاليتها

ويتناول هذا المبحث أبرز التجارب الدولية المقارنة في مجال حماية المبلغين عن الفساد، وتحليل النماذج التشريعية والمؤسسية المعتمدة، وبيان مدى فعاليتها في توفير الحماية القانونية وتشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد .

المبحث الرابع: تحليل الإطار القانوني الوطني لحماية المبلغين وسبل تطويره

ويختص هذا المبحث بدراسة التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المبلغين، وتقييم مدى كفاية الضمانات القانونية والمؤسسية المقررة لهم، مع بيان أبرز أوجه القصور والتحديات العملية، واقتراح الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتعزيز فعالية الحماية وتحسين منظومة مكافحة الفساد.

**المبحث الأول: الإطار النظري لحماية المبلغين**

إن البحث في موضوع حماية المبلغين عن الفساد يفرض ابتداء الانطلاق من اطار مفاهيمي واضح يحدد بدقة طبيعة المبلغين وموقعهم داخل منظومة مكافحة الفساد باعتبار ان تحديد المفاهيم يعد الخطوة الاولى لاي معالجة علمية رصينة لان غياب الوضوح المفاهيمي قد يؤدي الى خلط جوهري بين المبلغ من جهة والشاهد أو المراقب من جهة اخرى وهو خلط ينعكس سلبا على صياغة التشريعات وتطبيقها ويضعف

الحماية القانونية المفترضة اذ ان التبليغ عن الفساد ليس فعلا عاديا بل ممارسة ذات طبيعة خاصة ترتبط مباشرة بالمصلحة العامة وتتعارض في الغالب مع مصالح شخصية أو مؤسسية نافذة مما يجعل المبلغ في موقف هش يستدعي حماية قانونية ومؤسسية متميزة فالمبلغ في جوهره ليس مجرد ناقل لمعلومة وانما هو شخص يملك بيانات جوهرية وحساسة حول سلوك غير مشروع او ممارسة منحرفة قد تلحق ضررا جسيما بالمال العام او تضعف ثقة المجتمع في مؤسساته فيقرر رغم المخاطر التي قد تهدد مساره المهني او حياته الشخصية ان يكشف عن تلك الوقائع خدمة للصالح العام ومن هنا تبدو الحاجة ملحة الى بناء اطار مفاهيمي متكامل يحدد تعريف المبلغين تحديدا جامعا ويبين خصائصهم القانونية والاجتماعية ويصنف اشكال التبليغ الداخلي والخارجي والعلني ويكشف الصلة الوثيقة بين التبليغ وحوكمة المؤسسات الرشيدة بحيث يصبح التبليغ اداة وقائية لحماية الانظمة لا مجرد وسيلة لأثارة النزاعات بعد وقوعها.[1]

**المطلب الأول: مفهوم المبلغين عن الفساد**

مصطلح (Whistleblower) نشأ رمزيا من الصافرة التي كان يطلقها رجال الشرطة في إنجلترا للتحذير من وقوع مخالفة، ثم تطور ليعبر عن الشخص الذي يكشف من داخل المؤسسة عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية، وفي الإطار القانوني الحديث، يقصد به من يبلغ بحسن نية عن وقائع فساد تمس المصلحة العامة، بمبادرة شخصية لا استجابة لإجراء قضائي، ويكشف هذا التطور المفاهيمي عن انتقال المصطلح من دلالة لغوية تحذيرية إلى وظيفة قانونية رقابية تعد جزءا من منظومة الحوكمة الرشيدة، كما يبرز التحليل أن التبليغ ليس مجرد نقل معلومة، بل فعل أخلاقي وقانوني يضع المبلغ في مواجهة مخاطر مهنية واجتماعية، مما يستدعي حماية تشريعية خاصة، وتؤكد التشريعات المقارنة أن مشروعية الحماية ترتكز على ثلاثة عناصر: وجود مخالفة قانونية، وحسن نية المبلغ، وهدف حماية المصلحة العامة، بما يميز التبليغ المشروع عن البلاغ الكيدي.

يعكس هذا التنظيم الطابع المزدوج، الأخلاقي والقانوني، لدور المبلغين عن الفساد، إذ يجمع بين الالتزام القيمي بحماية المصلحة العامة والاعتراف القانوني بضرورة توفير ضمانات تحميهم من الانتقام، ويعد أبرز إطار دولي في هذا السياق هو (United Nations Convention against Corruption)، التي

[1] European Union. (2019). *Directive (EU) 2019/1937 on the protection of persons who report breaches of Union law*. Official Journal of the EU. :Miceli, M. P., Near, J. P., & Dworkin, T. M. (2008). *Whistle-Blowing in Organizations*. Routledge. : Vaughn, R. G. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar. : Banisar, D. (2011). *Whistleblowing: International Standards and Developments*. World Bank Institute. : Brown, A. J., Latimer, P., & Taylor, G. (2014). *Whistleblowing Processes and Procedures: An Australian Perspective*. Springer.

ألزمت الدول باتخاذ تدابير تشريعية ومؤسسية لحماية من يبلغون عن وقائع الفساد إدراكا لأهميتهم في الكشف المبكر وتعزيز النزاهة، غير أن الاتفاقية، رغم قيمتها المرجعية، لم تقدم تعريفا موحدا للمبلغ، وتركت تحديد نطاقه للتشريعات الوطنية وفق خصوصياتها، وقد أفضى هذا الفراغ المفاهيمي إلى تباين ملحوظ بين الدول، فبعضها صاغ نصوصا عامة فتحت باب التأويل وأضعفت الحماية، بينما اعتمدت دول أخرى تعريفات دقيقة تميز بين البلاغات المرتبطة بالمصلحة العامة والنزاعات الفردية داخل بيئة العمل، ويكشف ذلك أن فعالية الحماية ترتبط بوضوح التعريف وحدوده، وأن ترك المسألة لاجتهاد وطني واسع قد ينتج منظومات متفاوتة بين تشدد وانفتاح.

ويعد النموذج البريطاني مثالا بارزا في هذا السياق من خلال (Public Interest Disclosure Act (PIDA) (1998، إذ اشترط أن ينصبّ التبليغ على انتهاك يمس المصلحة العامة، كالجريمة أو المخاطر الصحية والبيئية أو الفساد المالي والإداري، مستبعدا الخلافات الفردية البسيطة، وقد منح هذا التحديد المفاهيمي التشريع ميزةَ الوضوح، فحصر الحماية في الحالات الجديرة بتدخل القانون وقلل من إساءة استخدام آليات التبليغ لتصفية نزاعات شخصية، غير أن هذا التوجه يثير إشكالا تطبيقيا يتمثل في صعوبة رسم الحد الفاصل بين ما يعد مساسا بالمصلحة العامة وما يبقى نزاعا فرديا، خاصة في سياقات قانونية وثقافية مختلفة ومن ثم، تكشف التجربة البريطانية عن ضرورة تبني مقاربة متوازنة تحافظ على دقة التعريف وردع الانتهاكات، وفي الوقت ذاته تضمن حماية فعلية للمبلغين الذين قد يغامرون بمسارهم المهني خدمة للصالح العام.[1]

وإذا كان القانون البريطاني قد قدم نموذجا واضحا عبر حصر الحماية فيما يمس المصلحة العامة، فإن التجارب المقارنة أظهرت تنوعا في المقاربات التشريعية، ففي الولايات المتحدة، تطوّر نظام حماية المبلغين ليشمل قنوات سرية للإبلاغ وحماية صارمة من الانتقام، بل وإقرار حوافز مالية في بعض القطاعات عبر برامج تديرها (U.S. Securities and Exchange Commission)بموجب (Dodd–Frank Act 2010)، ما أضفى بعدا تحفيزيا يثير نقاشا حول التوازن بين الدافع المادي والالتزام الأخلاقي، وفي فرنسا، رسخ Sapin II Law 2016مفهوم المبلغ ضمن منظومة أوسع للشفافية، فألزم المؤسسات بإنشاء قنوات داخلية وحظر الانتقام، مؤكدا البعد المؤسسي الوقائي أما أستراليا، فقد اعتمدت Public Interest Disclosure Act 2013لتوفير إطار شامل لموظفي القطاع العام عند كشفهم إساءة استخدام السلطة أو سوء الإدارة أو المخاطر البيئية، ويكشف هذا التنوع أن

[1] Vandekerckhove W, *Whistleblowing and Organizational Social Responsibility* (Ashgate 2006) :Calland R and Dehn G, *Whistleblowing Around the World: Law, Culture and Practice* (ODAC 2004). :Miceli MP, Near JP, and Dworkin TM, *Whistle-Blowing in Organizations* (Routledge 2008).

المقاربات قد تختلف بين تركيز مالي أو إداري/مؤسسي، غير أن الغاية المشتركة تظل تمكين الأفراد من كسر حاجز الصمت حماية للمصلحة العامة.[1]

**المطلب الثاني: الأبعاد الأخلاقية للمفهوم**

يعد التبليغ عن الفساد في جوهره فعلا أخلاقيا قبل أن يكون إجراء قانونيا، إذ ينطلق من ضمير الفرد وإحساسه بالمسؤولية تجاه حماية الصالح العام، ويضع هذا البعد الأخلاقي المبلغ أمام توتر بين الولاء المهني للمؤسسة والالتزام بالقيم العليا كالنزاهة والعدالة والشفافية، وقد انقسم الفقه بين من يعد التبليغ تضحية مدنية تجسد الإيثار والفضيلة العامة، ومن يراه واجبا طبيعيا لا يختلف عن سائر الالتزامات المدنية، ويثير هذا الجدل سؤالا حول ما إذا كان التبليغ عملا بطوليا يستحق المكافأة أم واجبا قانونيا وأخلاقيا مفروضا على كل مواطن، غير أن القاسم المشترك بين الاتجاهين يؤكد أن التبليغ فعل ضميري يستلزم حماية تشريعية ومؤسسية تدعم الاختيار الأخلاقي بسند قانوني راسخ.

تتجاوز الإشكالية الأخلاقية للتبليغ حدود التضحية الفردية أو أداء الواجب العام، لتلامس مسألة أكثر تعقيدًا تتعلق بترتيب الولاءات: هل يكون الولاء للمؤسسة أم للقيم العليا التي يقوم عليها المجتمع؟ فهناك اتجاه يرى أن كشف أسرار المؤسسة evenعند اقترانها بالفساد يمثل إخلالًا بعقد الثقة التنظيمي وانتهاكا لواجب السرية، في المقابل، يؤكد اتجاه آخر أن الولاء الحقيقي ينبغي أن يكون لسيادة القانون وحماية الحقوق وصون النزاهة، وأن المؤسسة التي تنحرف عن هذه المبادئ تفقد أهليتها الأخلاقية للمطالبة بالولاء المطلق.

وقد أفرز هذا الجدل مقاربات تشريعية وسطية تقوم على التدرج في القنوات، بحيث لا يعد المبلغ خائنا إذا التزم أولا بالمسارات الداخلية، ثم لجأ إلى القنوات الخارجية عند غياب الاستجابة، وتعكس هذه الصيغة محاولة لتحقيق توازن دقيق بين السرية المؤسسية وحماية المصلحة العامة، غير أن التطبيق العملي يكشف أن فعالية هذا التوازن تظل مرهونة بمدى استقلالية آليات التحقيق وضمان عدم الانتقام، وإلا تحولت القنوات الداخلية إلى وسيلة لاحتواء البلاغ بدل معالجته.

[1] Lewis D, *Whistleblowing at Work* (The Athlone Press 2001). :Brown AJ, *Whistleblowing in the Australian Public Sector* (ANU Press 2008). :Devine T and Walden S, *International Best Practices for Whistleblower Policies* (Government Accountability Project 2013).

كما يرتبط البعد الأخلاقي بفكرة الشجاعة المدنية، إذ إن التبليغ في بيئات يغلب عليها الفساد والمحسوبية يعد موقفا يتطلب قدرا عاليا من الجرأة والانضباط الذاتي، فالمبلغ لا يكتفي بنقل معلومات، بل يؤدي دورا رمزيا يعيد إحياء الثقة بإمكان الإصلاح، ويبعث رسالة مفادها أن الفساد ليس قدرا محتوما ومع ذلك، فإن إضفاء طابع بطولي مطلق على التبليغ قد يحمله عبئا فرديا مبالغا فيه ومن ثم، فإن الحماية المؤسسية الرصينة تظل الضمانة الحقيقية لتحويل الشجاعة الفردية إلى ممارسة قانونية آمنة ومستدامة.

**المطلب الثالث: خصائص المبلغين عن الفساد**

تعد خصائص المبلغين عن الفساد معيارا حاسما في تصنيف البلاغات وتحديد نطاق الحماية القانونية والمؤسسية الملائمة، ويمكن التمييز ابتداء بين المبلغ الداخلي، الذي ينتمي إلى بنية المؤسسة سواء كان موظفا أو مديرا أو عضوا في مجلس الإدارة والمبلغ الخارجي، الذي يتعامل معها من خارجها كالموردين والمتعاقدين أو المواطنين المتضررين، ويتميز المبلغ الداخلي بقربه من مصادر المعلومات ودقته في رصد المخالفات، ما يعزز قيمة البلاغ من حيث الإثبات والسرعة في الكشف، غير أنه يواجه مخاطر مهنية مباشرة كالفصل التعسفي أو النقل غير المبرر أو تعطيل المسار الوظيفي، فضلا عن ضغوط نفسية وعزلة داخل بيئة العمل ومن ثم، فإن تصميم الحماية يجب أن يكون تفاضليا، إذ تتطلب فئة المبلغين الداخليين ضمانات أقوى ضد الانتقام وآليات سرية مستقلة، بينما يحتاج المبلغون الخارجيون إلى مسارات واضحة للإبلاغ وحماية من الملاحقات الكيدية، بما يحقق توازنًا بين فعالية الكشف وصون الحقوق.[1]

أما المبلغ الخارجي، فرغم ابتعاده التنظيمي عن بنية المؤسسة، إلا أنه يواجه طيفا من المخاطر لا يقل جسامة، إذ قد يحرم من فرص تعاقدية مستقبلية، أو يدرج ضمن قوائم سوداء، أو يتعرض لحملات تشويه تمس سمعته المهنية والاجتماعية، ويكشف هذا التمايز بين الداخلي والخارجي أن الحماية لا يمكن أن تكون موحدة، بل ينبغي أن تصمم بصورة متدرجة ومرنة تراعي طبيعة الخطر ومصدره، فالمبلغ الداخلي يحتاج إلى ضمانات وظيفية صريحة تحصن مساره المهني من الانتقام، في حين يحتاج الخارجي إلى أدوات قانونية تحمي مصالحه التعاقدية وسمعته من التعسف والإقصاء.

تعد خاصية المخاطرة الشخصية عنصرا جوهريا يميز المبلغ عن سائر الفاعلين في منظومة مكافحة الفساد، إذ لا يقتصر دوره على نقل معلومة، بل يتخذ موقفا قد يعرضه للفصل التعسفي أو التعطيل الوظيفي أو الملاحقات التأديبية والقضائية بذريعة إفشاء أسرار المؤسسة، وفي حالات أكثر حدة، قد

[1] Banisar D, *Whistleblowing: International Standards and Developments* (World Bank Institute 2011). :Alford C, *Whistleblowers: Broken Lives and Organizational Power* (Cornell University Press 2001). :Worth M, *Whistleblowing in Europe: Legal Protections and Gaps* (Transparency International 2017).

يتعرض لحملات تشويه ممنهجة تمس سمعته وتضعه تحت ضغط نفسي واجتماعي بالغ، وتظهر الخبرات العملية أن صور الانتقام المباشرة أو غير المعلنة أفضت أحيانا إلى إقصاء المبلغين من بيئاتهم المهنية بالكامل، ما يفسر عزوف كثيرين عن الإبلاغ رغم امتلاكهم معلومات جوهرية وعليه، فإن أي منظومة حماية لا تقرن النصوص بآليات ردع وتعويض فعالة ستجعل التبليغ مخاطرة شخصية باهظة الكلفة، بدل أن يكون ممارسة مؤسسية مشروعة ومحمية.[1]

ومن ثم، تبرز ضرورة إقرار تشريعات صارمة وفعالة تضمن الحماية من الانتقام، وتؤسس لآليات واضحة تكفل سرية الهوية، وتقر تعويضات عادلة عن الأضرار المهنية أو المعنوية التي قد تلحق بالمبلغ، فهذه الضمانات لا تصون الفرد فحسب، بل تعزز ثقة المجتمع في جدية الدولة ومؤسساتها في مكافحة الفساد، وتحول التبليغ من مخاطرة شخصية إلى ممارسة مشروعة تستند إلى سند قانوني ومؤسسي راسخ.

**المطلب الرابع: أنواع التبليغ عن الفساد**

يقصد بالتبليغ الداخلي الإبلاغ عبر القنوات الرسمية داخل المؤسسة، كالتدقيق الداخلي والامتثال واللجان الأخلاقية والخطوط الساخنة، وهو يمكن من معالجة المخالفات سريعا قبل تفاقمها قانونيا أو إعلاميا، ويظهر التزام الإدارة بالحوكمة والشفافية، غير أن فعاليته تصطدم بتردد الموظفين خوفا من كشف الهوية أو الانتقام، خصوصا إذا كان المتورطون ذوي نفوذ، لذا تؤكد الأدبيات أن نجاحه مرهون بضمان سرية الهوية، واستقلالية الجهة المتلقية، وإجراءات متابعة شفافة وجادة، وإذا حسن تنظيمه شكل خط الدفاع الأول ضد الفساد، أما إن افتقر إلى الثقة فتحول إلى آلية شكلية محبطة وعليه، فنجاح التبليغ الداخلي لا يتوقف على النصوص فحسب، بل على ثقافة مؤسسية داعمة والتزام فعلي من الإدارة العليا بالقيم الأخلاقية والتنظيمية.[2]

يقصد بالتبليغ الخارجي لجوء المبلغ إلى هيئة مستقلة أو سلطة قضائية أو جهاز وطني مختص بمكافحة الفساد بدل الاكتفاء بالقنوات الداخلية، ويعد ضمانة أساسية عندما يثبت تواطؤ الإدارة أو تقاعسها عن المعالجة الجادة، فهو يعزز الثقة بأن الشكوى لن تطمس لأسباب مصلحية، ويكرس الرقابة المتبادلة ويحد

[1] Near JP and Miceli MP, *Organizational Dissidence: The Case of Whistle-Blowing* (Journal of Business Ethics, 1985). :Kenny K, *Whistleblowing: Toward a New Theory* (Harvard Business Review 2019). :Johnson R, *Whistleblowing and Organizational Morality* (Springer 2015).

[2] OECD, *Whistleblower Protection: Encouraging Reporting* (OECD Publishing, 2012).: Vandekerckhove W, *Whistleblowing and Organizational Social Responsibility* (Ashgate, 2006). : Miceli MP, Near JP, and Dworkin TM, *Whistle-Blowing in Organizations* (Routledge, 2008).

من الإفلات من العقاب في الأنظمة الديمقراطية، غير أنه يظل محفوفا بمخاطر مهنية واجتماعية، إذ قد ينظر إليه كتجاوز للتراتبية أو إخلال بالولاء الوظيفي، ما يعرض المبلغ لضغوط وانتقام محتمل، وتبقى فعاليته رهينة باستقلالية الجهة المتلقية وتوافر حماية قانونية صلبة ضد أي إجراءات انتقامية وعليه، فالتبليغ الخارجي ليس بديلا عن الداخلي بل خيارا تكميليا يفعّل عند فشل القنوات الداخلية، في إطار منظومة متكاملة توازن بين مصلحة المؤسسة وحق المجتمع في مكافحة الفساد، مع ترتيبٍ للأولويات يبدأ بالمسار الداخلي ثم ينتقل إلى الخارجي عند تعذر الإصلاح.[1]

يعد التبليغ الإعلامي أو العلني من أكثر صور التبليغ حساسية وخطورة، إذ يلجأ فيه المبلغ إلى وسائل الإعلام أو المنصات الرقمية أو منظمات المجتمع المدني لكشف معلومات تتعلق بوقائع فساد تمس المصلحة العامة، وتبرز أهميته عندما تغلق القنوات الداخلية والخارجية أو يثبت تقاعس الجهات المختصة، فيغدو أداة ضغط تعيد تحريك الرقابة العامة، وقد أقرت التشريعات الحديثة مشروعيته لكن بوصفه ملاذا أخيرا بعد استنفاد المسارات الأخرى، تحقيقا للتوازن بين حرية التعبير وحق المجتمع في المعرفة من جهة، وحماية سرية العمل واستقرار المؤسسات من جهة أخرى.

**المبحث الثاني: المعايير الدولية المنظمة لحماية المبلغين**

يشكل الإطار القانوني الدولي لحماية المبلغين عن الفساد المرجعية الأساسية التي تستند إليها الدول عند صياغة تشريعاتها الوطنية، انطلاقا من إدراك دولي متزايد بأن المبلغين يمثلون خط الدفاع الأول في كشف الانتهاكات وتعزيز الشفافية، وقد تجسد هذا التوجه في نصوص الاتفاقيات الدولية والتوجيهات الإقليمية والمبادئ الإرشادية الصادرة عن منظمات دولية، التي حددت التزامات عامة ومعايير إرشادية لحماية المبلغين، وإن ظلت فعالية هذه المرجعيات محل نقاش بسبب التفاوت بين التبني الشكلي والتفعيل العملي.

ويعد (United Nations Convention against Corruption)المرجع الأشمل في هذا المجال، إذ نصت المادة (33) منه على التزام الدول باتخاذ تدابير مناسبة لحماية من يبلغون بحسن نية عن وقائع فساد من أي شكل من أشكال الانتقام أو التمييز، غير أن الصياغة المرنة التي تركت للدول حرية تحديد الآليات أدت إلى تفاوت ملحوظ بين الأنظمة الوطنية، فبعضها جسد روح الاتفاقية بإقرار ضمانات واضحة وإجراءات تنفيذية فعالة، بينما اكتفى بعضها الآخر بنصوص عامة محدودة الأثر، وقد كشفت

[1] Skivenes M and Trygstad SC, *Whistleblowing in Local Government: An Empirical Study* (Public Administration, 2010). :Rothschild J, *Freedom of Speech for Whistleblowers in Organizations* (Work and Occupations, 2013). :Lee G, *Whistleblowing and Organizational Ethics* (Journal of Business Ethics, 2016).

تقارير آلية استعراض التنفيذ التابعة للاتفاقية عن هذا التباين، مؤكدة أن التحدي لا يكمن في تبني النصوص فحسب، بل في بناء منظومات مؤسسية قادرة على إنفاذ الحماية بصورة عملية ومستدامة.[1]

تعاني معظم الدول من فجوة بين التزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية، مما يجعل حماية المبلغين في كثير من الأحيان نظرية أكثر منها عملية، وقد عزز (EU Directive 2019/1937)هذا المجال بإلزام الدول الأعضاء بقنوات آمنة وسرية وضمانات صارمة ضد الانتقام، مع توسيع نطاق الحماية ليشمل مجالات متعددة، أما في الولايات المتحدة، فقد أضاف (Dodd–Frank Act 2010)بعدا تحفيزيا عبر إقرار مكافآت مالية للمبلغين في قطاعات الأسواق المالية، ويكشف هذا التباين أن الانتقال من الالتزام الشكلي إلى التطبيق الفعلي يظل التحدي الأبرز في ترسيخ حماية فعالة ومستدامة.[2]

ومن جانب آخر، أكدت ( OECD)في تقاريرها حول النزاهة العامة أن حماية المبلغين عنصر محوري في سياسات مكافحة الفساد، داعية إلى أطر قانونية متكاملة تضمن السرية وتمنع الانتقام وتوفر قنوات داخلية وخارجية متعددة، كما شددت ( World Bankو Transparency International)على أن غياب الحماية الفعالة يقوض ثقة المجتمع ويثني الأفراد عن الإبلاغ ومع ذلك، يظل التحدي الأبرز في التنفيذ، إذ تكشف الدراسات المقارنة عن فجوات تعود لضعف الإرادة السياسية أو هشاشة البنية المؤسسية وعليه، فإن الإطار الدولي يعكس توافقا متزايدا على أهمية دور المبلغين، لكنه يظل غير كاف ما لم يقترن بإصلاحات داخلية وآليات عملية تحول المبادئ إلى حماية فعلية تعزز الحوكمة وتكافح الفساد بفعالية. [3]

**المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 المرجعية الأهم على الصعيد العالمي فيما يتعلق بوضع إطار قانوني لحماية المبلغين عن الفساد إذ نصت المادة 33 منها على ضرورة اتخاذ الدول

[1] United Nations. (2003). *United Nations Convention against Corruption*. New York: UN. :European Union. (2019). *Directive (EU) 2019/1937 on the protection of persons who report breaches of Union law*. Official Journal of the EU. :OECD. (2016). *Committing to Effective Whistleblower Protection*. OECD Publishing.

[2] Transparency International. (2018). *A Best Practice Guide for Whistleblowing Legislation*. Berlin: TI. : Vaughn, R. G. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar. : Banisar, D. (2011). *Whistleblowing: International Standards and Developments*. World Bank Institute.

[3] Brown, A. J. (2013). *Whistleblowing in the Australian Public Sector: Enhancing the Theory and Practice of Internal Witness Management*. ANU E Press. :Calland, R., & Dehn, G. (2004). *Whistleblowing Around the World: Law, Culture and Practice*. Public Concern at Work & ODAC. :Miceli, M. P., Near, J. P., & Dworkin, T. M. (2008). *Whistle-Blowing in Organizations*. Routledge.

الأطراف تدابير تشريعية وإدارية لحماية الأشخاص الذين يقومون بحسن نية وبإرادة حرة بالإبلاغ عن وقائع فساد من أي شكل من أشكال الانتقام أو التمييز كما أشارت المادة 32 إلى حماية الشهود والخبراء وهو ما يوسع نطاق الحماية ليشمل فئات متعددة ذات صلة بعمليات الإبلاغ ويعكس إدراج هذه النصوص إدراكا متزايدا لدى المجتمع الدولي لأهمية دور المبلغين باعتبارهم حلقة الوصل الأولى بين وقوع الجريمة وبداية مسار المحاسبة.[1]

ورغم أن إدراج حماية المبلغين في الاتفاقية يمثل خطوة نوعية غير مسبوقة في القانون الدولي إلا أن النصوص جاءت عامة وغير ملزمة بشكل صارم حيث تركت للدول حرية تحديد التدابير المناسبة وهو ما أدى إلى تفاوت واسع في التطبيق بين دول سنت قوانين متقدمة ومتكاملة ودول أخرى اكتفت بعبارات فضفاضة لا توفر حماية فعلية ويرى جانب من الباحثين أن هذا الغموض يعكس رغبة المشرع الدولي في احترام سيادة الدول وإتاحة المجال أمامها لتكييف التدابير مع أنظمتها القانونية والاجتماعية لكنه في الوقت نفسه قلل من فعالية الاتفاقية في فرض معايير موحدة للحماية وهو ما انعكس على التقارير الدورية لآلية استعراض التنفيذ التي أظهرت أن عددا كبيرا من الدول لم يحقق تقدما حقيقيا في مجال الحماية بل اكتفى بالانضمام الشكلي دون تعديل جوهري للتشريعات الوطنية.[2]

يظهر التقييم التقويمي للنصوص الدولية أن (United Nations Convention against Corruption) شكلت نقطة انطلاق مهمة في ترسيخ مبدأ حماية المبلغين، لكنها لم تحول هذا المبدأ إلى التزام دولي محكم ذي معايير تفصيلية ملزمة بشأن سرية الهوية، والحماية من الانتقام، والتعويض الفعال، وقد أتاح هامش المرونة الواسع تفاوتا كبيرا في التنفيذ، ما أبقى الحماية في بعض الدول أقرب إلى التوصية منها إلى الحق القابل للإنفاذ، لذا برزت دعوات أكاديمية وسياسية لتطوير الاتفاقية عبر بروتوكولات ملحقة تحدد معايير أدق وتعزز آليات المتابعة الدولية.

[1] United Nations. (2003). *United Nations Convention against Corruption*. New York: UN. :United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2015). *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*. Vienna: UNODC. :Hechler, H., & Tiede, L. (2013). *UNCAC in a Nutshell: A Guide for Civil Society on the United Nations Convention against Corruption*. U4 Anti-Corruption Resource Centre.

[2] Vaughn, R. G. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar. : Banisar, D. (2011). *Whistleblowing: International Standards and Developments*. World Bank Institute.: Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge University Press.

## المطلب الثاني: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سلسلة من المبادئ التوجيهية والارشادات الخاصة بحماية المبلغين خصوصا في مجال مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية حيث شددت على ضرورة توفير قنوات تبليغ آمنة وضمان سرية المعلومات ومنع الانتقام الوظيفي وتوفير سبل انتصاف فعالة، وتميزت هذه المبادئ بكونها عملية وقابلة للتنفيذ مقارنة بالنصوص العامة لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الامر الذي جعلها مرجعا مهما للدول الراغبة في وضع إطار مؤسسي لحماية المبلغين.[1]

لقد كان لمبادئ المنظمة أثر واضح على صياغة التشريعات الوطنية في عدد من الدول الاعضاء وغير الاعضاء حيث استندت اليها كندا واستراليا في وضع قوانين خاصة بالمبلغين وهو ما عزز التوجه نحو توحيد المعايير على المستوى الدولي، ورغم ذلك ظل التزام الدول طوعيا غير ملزم قانونا مما حد من القوة التنفيذية لهذه المبادئ وترك مساحة واسعة للاجتهادات الوطنية المتفاوتة.[2]

ورغم ما حققته مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تأثير مهم في تعزيز وعي الحكومات والشركات بضرورة حماية المبلغين الا انها تفتقر الى الالزام القانوني اذ تبقى في اطار المعايير الطوعية التي تعتمد على التزام الدول بإرادتها الذاتية، كما ان تركيزها على القطاع الخاص والمعاملات التجارية يجعل نطاقها محدودا نسبيا في حين ان الحاجة الفعلية للحماية تمتد لتشمل القطاع العام والمجتمع المدني، الامر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية هذه المبادئ لتغطية كافة السياقات العملية المتعلقة بالتبليغ عن الفساد.[3]

## المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الاوروبي في عام 2019 التوجيه (EU/2019/1937) المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد الذي يعد من أكثر النصوص القانونية شمولية وتقدما في هذا المجال اذ الزم الدول الاعضاء

---

[1] OECD. (2016). *Committing to Effective Whistleblower Protection*. OECD Publishing.: OECD. (2011). *Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions*. OECD Publishing.: Transparency International. (2018). *A Best Practice Guide for Whistleblowing Legislation*. Berlin: TI.

[2] Brown, A. J. (2013). *Whistleblowing in the Australian Public Sector*. ANU E Press. : Roberts, P. (2014). *Motivating Whistleblowers by Rewards*. OECD Working Papers. :Vaughn, R. G. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar.

[3] Banisar, D. (2011). *Whistleblowing: International Standards and Developments*. World Bank Institute. : Lewis, D. B., & Vandekerckhove, W. (2016). *Developments in Whistleblowing Research*. International Whistleblowing Research Network. :OECD. (2017). *The Detection of Foreign Bribery*. OECD Publishing.

بإنشاء قنوات تبليغ داخلية وخارجية تتيح استقبال البلاغات بصورة منظمة وآمنة وضمان سرية هوية المبلغين بشكل كامل وفرض عقوبات على الجهات التي تمارس اي شكل من اشكال الانتقام ضدهم مما جعل هذا التوجيه خطوة فارقة في تعزيز الالتزام القانوني داخل الاتحاد الاوروبي.[1]

يتسم التوجيه الاوروبي بخصائص جوهرية تجعله نموذجا متقدما في حماية المبلغين اذ يتميز بالإلزام القانوني الذي يفرض على الدول الاعضاء مواءمة تشريعاتها الوطنية مع احكامه ويعتمد منهجية التدرج في قنوات التبليغ بدءا بالقنوات الداخلية ثم الخارجية فالعلنية عند الضرورة ويوسع نطاق الحماية ليشمل الموظفين الرسميين والمتعاقدين والمتدربين وحتى المساهمين فضلا عن وضع حد زمني محدد لمعالجة البلاغات وقد اعتبر خبراء الحوكمة هذا التوجيه نقلة نوعية لأنه حول الالتزامات العامة الى معايير تفصيلية قابلة للتنفيذ.[2]

ورغم الطابع المتقدم للتوجيه الاوروبي فان تنفيذه يواجه تحديات عملية عديدة منها تفاوت قدرة الدول الاعضاء على انشاء آليات مؤسسية متكاملة وضعف الثقافة المجتمعية الداعمة للتبليغ في بعض السياقات الوطنية كما ان الانتقادات ركزت على غياب الحوافز المالية بخلاف التشريع الامريكي مثل قانون دود فرانك الذي يوفر مكافآت مالية للمبلغين الناجحين الامر الذي قد يقلل من جاذبية التوجيه ويحد من فعاليته في بعض الحالات.[3]

**المطلب الرابع: نماذج أخرى من المرجعيات الدولية**

لقد اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سياسات داخلية متقدمة نسبيا لحماية المبلغين سواء من الموظفين العاملين في هياكلهما او من المتعاملين معهما في تنفيذ مشاريعهما التنموية حيث ركزت هذه السياسات على ضمان السرية التامة للمعلومات المقدمة ومنع اي شكل من اشكال الانتقام المباشر أو

[1] European Union. (2019). *Directive (EU) 2019/1937 on the protection of persons who report breaches of Union law*. Official Journal of the EU. :European Commission. (2020). *Whistleblower Protection Directive: Guidance for Member States*. Brussels. :Transparency International EU. (2019). *EU Whistleblower Protection Directive: A Historic Step Forward*.

[2] Council of Europe. (2020). *Whistleblower Protection in Europe: Legal Frameworks*. Strasbourg. :Lewis, D. B. (2020). *The EU Directive on Whistleblowing: A Critical Assessment*. International Journal of Law and Management. :Vandekerckhove, W. (2019). *EU Whistleblower Protection Directive: Analysis and Implications*. International Whistleblowing Research Network.

[3] OECD. (2020). *OECD Public Integrity Handbook*. OECD Publishing. :Vaughn, R. G. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar. : Brown, A. J., Latimer, P., & Taylor, G. (2014). *Whistleblowing Processes and Procedures: An Australian Perspective*. Springer.

غير المباشر وتوفير قنوات آمنة وسرية للتبليغ عن المخالفات الادارية والمالية المرتبطة بإدارة الموارد الدولية الامر الذي يعكس وعيا متزايدا لدى هاتين المؤسستين بخطورة الفساد على شرعية برامجهما التنموية وضرورة اشراك الافراد في عملية الرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء وهو توجه يعبر عن تحول في فهم هذه المؤسسات لدور المبلغين باعتبارهم شركاء في حماية المال العام الدولي وليسوا مجرد اطراف هامشية.[1]

وقد أولت منظمة العمل الدولية اهتماما خاصا بحماية المبلغين في اطار علاقات العمل وحقوق العمال حيث اكدت في تقاريرها ودراساتها على ان العامل الذي يقوم بالتبليغ عن مخالفات تتعلق بسلامة بيئة العمل أو انتهاكات حقوق الانسان في مواقع الانتاج يجب أن يتمتع بضمانات قانونية ومؤسسية تحميه من الفصل التعسفي او التمييز الوظيفي او العزلة الاجتماعية، وهو ما يمثل توسعا في مفهوم الحماية اذ لم يعد مقتصرا على حالات الفساد المالي او الاداري بل امتد ليشمل ابعادا اجتماعية واخلاقية ترتبط بحقوق الانسان وكرامته في بيئة العمل مما يضع الحماية في سياق اشمل يعكس تطور الفكر الدولي في مجال حماية المبلغين كأداة لحماية القيم الاساسية وليس فقط لضبط المعاملات المالية.[2]

**المبحث الثالث: التجارب الدولية المقارنة وتقييم فعاليتها**

تعد دراسة التجارب المقارنة في مجال حماية المبلغين عن الفساد من الركائز الاساسية لفهم كيفية تعامل النظم القانونية المختلفة مع هذه الظاهرة التي تمثل تقاطعا بين النصوص التشريعية والقيم المؤسسية والسلوكيات الاجتماعية، فقد سلكت بعض الدول مسارا يقوم على تبني قوانين خاصة ومستقلة لحماية المبلغين، بما يمنحهم اطارا قانونيا متكاملا يحدد حقوقهم وواجباتهم بوضوح، في حين اختارت دول اخرى ادماج الحماية ضمن قوانين العمل أو القوانين الجنائية العامة، الامر الذي جعل الحماية أكثر هشاشة واقل وضوحا في الممارسة العملية، وقد ادى هذا التباين الى بروز نماذج مختلفة، فالنموذج الامريكي برز بتركيزه على الحوافز المالية، والنموذج الاوروبي ركز على الطابع الالزامي للدول الاعضاء، بينما اتسم النموذج البريطاني بدمج البعد الاخلاقي مع النصوص القانونية، وتتيح المقارنة بين هذه النماذج رصد

[1] World Bank. (2010). *World Bank Group Staff Rule 8.01: Whistleblowing Policy*. Washington DC. :IMF. (2016). *Integrity Hotline and Whistleblower Protection Policy*. Washington DC. :Transparency International. (2018). *A Best Practice Guide for Whistleblowing Legislation*. Berlin: TI.

[2] International Labour Organization (ILO). (2015). *Report on Labour Rights and Whistleblower Protection*. Geneva. :ILO. (2019). *Global Commission on the Future of Work: Work for a Brighter Future*. Geneva. :Lewis, D. B. (2010). *Whistleblowing in a Changing Legal Climate*. Edward Elgar.

عناصر القوة والضعف، وتحليل مدى قابليتها للتطبيق في سياقات اخرى، كما تساعد على صياغة توصيات عملية للدول التي تسعى الى تطوير تشريعاتها في هذا المجال.[1]

**المطلب الاول: النموذج الامريكي**

يعد النموذج الأمريكي من أبرز النماذج المقارنة في حماية المبلغين، إذ طورت الولايات المتحدة منظومة تجمع بين الحماية القانونية والحوافز المالية، بما حول المبلغين إلى شركاء فعليين في إنفاذ القانون واستعادة الأموال العامة، وقد أسهم هذا الإطار في كشف قضايا كبرى واسترداد مليارات الدولارات، ما عزز فعالية الرقابة، ويعود الاهتمام التشريعي المبكر إلى تداعيات فضائح السبعينيات، وعلى رأسها Watergate scandal، التي كشفت ثغرات مؤسسية جسيمة.

وجاء (Whistleblower Protection Act 1989)ليضع إطارا يحمي الموظفين الفيدراليين من الانتقام عند كشف سوء الإدارة أو هدر المال العام أو إساءة استخدام السلطة، مع إتاحة اللجوء إلى مكتب المستشار الخاص لطلب الحماية، غير أن نطاقه ظل محدودا لعدم شموله القطاع الخاص والمتعاقدين بصورة مباشرة، ما استدعى لاحقا توسعات تشريعية، ورغم النجاحات، يظل التركيز الكبير على الحوافز المالية محل نقاش تقويمي بسبب ما قد يثيره من إشكالات أخلاقية وقانونية تتعلق بتوازن الدافع المادي والالتزام القيمي.[2]

مع تفاقم أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية 2008، برزت الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني، فصدر (Dodd–Frank Act 2010)الذي مثّل نقلة نوعية بتوسيع نطاق الحماية ليشمل القطاع المالي والشركات المدرجة، وإنشاء آلية تبليغ لدى (U.S. Securities and Exchange Commission)، مع إقرار مكافآت مالية كبيرة للمبلّغين، وقد نصّ القانون على منح نسبة تتراوح بين 10% و30% من الغرامات التي تتجاوز مليون دولار، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات التبليغ وتدفّق بلاغات من داخل الولايات المتحدة وخارجها، وأسهم في كشف قضايا كبرى واسترداد مبالغ ضخمة وردع المخالفات.

[1] Miceli, M., Near, J., & Dworkin, T. (2008). *Whistle-Blowing in Organizations*. Routledge, New York. : Engstrom, D. (2013). *Whistleblowers and Federal Agency Enforcement*. Columbia Law Review. :Calland, R., & Dehn, G. (2004). *Whistleblowing Around the World: Law, Culture and Practice*. Public Concern at Work.

[2] Miceli, M., Near, J., & Dworkin, T. (2008). *Whistle-Blowing in Organizations*. Routledge, New York. : Engstrom, D. (2013). *Whistleblowers and Federal Agency Enforcement*. Columbia Law Review. :Calland, R., & Dehn, G. (2004). *Whistleblowing Around the World: Law, Culture and Practice*. Public Concern at Work.

غير أن هذا التركيز التحفيزي أثار نقاشا تقويميا، إذ يرى بعض الفقه أن الدافع المالي قد يطغى على البعد الأخلاقي، ويحول التبليغ إلى نشاط ذي طابع مصلحي ومع ذلك، يجادل آخرون بأن الحوافز تعالج اختلال المخاطر التي يتحملها المبلغ، وتعزز الكشف في قطاعات عالية التعقيد وعليه، يتوقف التوازن الرشيد على ضوابط دقيقة للتحقق من الجدية وحسن الأساس، بما يحفظ فعالية النظام دون الإخلال بقيم النزاهة.

على الرغم من نجاح النموذج الأمريكي في ترسيخ ثقافة التبليغ وكشف مخالفات واسعة النطاق، فإنه لا يخلو من حدود موضوعية، إذ تظل الحماية أقل شمولًا في قطاعات لا تخضع مباشرة لإشراف U.S. Securities and Exchange Commission، كما أن إجراءات المطالبة بالمكافآت بموجب Dodd–Frank Act 2010قد تكون مطوّلة وتتطلب أعباء إثبات معقدة، ويذهب بعض النقاد إلى أن التركيز التحفيزي قد يضعف البعد الأخلاقي للتبليغ ويزيد من مخاطر البلاغات الكيدية أو ذات الدوافع التنافسية.

**المطلب الثاني: النموذج الاوروبي**

يمثل النموذج الاوروبي في حماية المبلغين عن الفساد أحد اهم التجارب المقارنة المعاصرة، اذ استطاع الاتحاد الاوروبي خلال العقدين الاخيرين ان يبلور اطارا قانونيا موحدا يجمع بين الالزامية والشمولية، بعد ان كانت دوله تعتمد في الغالب على تشريعات متفرقة أو جزئية، وقد جاء التوجيه الاوروبي لعام 2019 ليضع معايير دقيقة لحماية المبلغين، وليجبر الدول الاعضاء على سن قوانين وطنية تتماشى مع هذه المعايير، وتكمن أهمية التجربة الاوروبية في انها لا تقتصر على دولة واحدة، بل تمثل نموذجا اقليميا متكاملا، يعكس التوجه نحو جعل حماية المبلغين جزءا لا يتجزأ من بنية الحوكمة الرشيدة والشفافية داخل الاتحاد.[1]

تطور الموقف الاوروبي بشكل تدريجي، اذ كانت بعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا تتبنى قوانين جزئية او خاصة قبل صدور التوجيه، بينما ظلت دول اخرى متأخرة في هذا المجال ومع ذلك، فقد مثل التوجيه الاوروبي 1937/2019 نقطة تحول كبرى، اذ الزم جميع الدول الاعضاء بسن قوانين وطنية لحماية المبلغين في أجل محدد، ووضع قواعد دقيقة تتعلق بإنشاء قنوات تبليغ داخلية وخارجية، وضمان سرية الهوية، ومنع الانتقام، وفرض عقوبات على المؤسسات التي تنتهك هذه الضمانات، هذا التوجيه تميز

[1] European Union. (2019). *Directive (EU) 2019/1937 on the Protection of Persons who Report Breaches of Union Law*. Official Journal of the European Union. :Vandekerckhove, W. (2016). *Whistleblowing and Organizational Social Responsibility*. Ashgate Publishing. :Transparency International. (2021). *Whistleblowing in Europe: Legal Protections and Gaps*. Transparency International.

بشموليته مقارنة باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي اكتفت بنصوص عامة، اذ غطى مختلف القطاعات العامة والخاصة، ووسع نطاق الحماية ليشمل الموظفين والمتعاقدين والموردين والمتدربين، بل وحتى المواطنين الذين يكشفون عن معلومات جوهرية تتعلق بالمصلحة العامة، كما حدد التوجيه اليات متابعة ملزمة، وهو ما يجعله أحد أكثر الادوات القانونية تقدما في العالم.

رغم وحدة الإطار القانوني الذي فرضه التوجيه، الا ان التطبيق العملي اظهر تفاوتا بين الدول الأعضاء، ففي فرنسا، سبق صدور قانون سابان 2 لعام 2016 التوجيه الاوروبي، وقد نص هذا القانون على حماية شاملة للمبلغين، وألزمت المؤسسات بإنشاء قنوات تبليغ داخلية واضحة، كما انشأت وكالة وطنية لمكافحة الفساد تتولى متابعة القضايا وفي المانيا، كان تنفيذ التوجيه بطيئا نسبيا، مما ادى الى توجيه انتقادات من المفوضية الاوروبية بسبب التأخير، اما هولندا فقدمت مثالا متقدما من خلال انشاء بيت المبلغين، وهو هيئة مستقلة بالكامل تستقبل البلاغات وتحقق فيها وتقدم الدعم القانوني والنفسي للمبلغين، هذا التنوع في التطبيق يعكس اختلاف القدرات المؤسسية والثقافة القانونية في كل دولة، لكنه في الوقت ذاته اظهر كيف يمكن للتوجيه ان يعمل كأداة لتوحيد المعايير رغم التباينات الوطنية.[1]

رغم الطابع المتقدم للتوجيه، الا أن التطبيق العملي يواجه تحديات متعددة فمن جهة، تعاني بعض الدول من ضعف الموارد المؤسسية اللازمة لإنشاء قنوات تبليغ فعالة وتوفير الحماية اللازمة ومن جهة اخرى، فان الثقافة المجتمعية في بعض السياقات، خصوصا في دول اوروبا الشرقية، ما تزال تنظر الى المبلغ بعين الشك وتعتبره خائنا بدلا من اعتباره مدافعا عن المصلحة العامة، كما أن غياب الحوافز المالية، على غرار النموذج الامريكي، جعل البعض يرى أن النظام الاوروبي رغم تقدمه القانوني يفتقر الى عنصر التحفيز الذي قد يشجع الافراد على الابلاغ.

إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الامتثال الكامل لمتطلبات التوجيه، مما يخلق فجوة في التطبيق العملي وفي بعض الحالات، فإن ضعف التنسيق بين القنوات الداخلية والخارجية للتبليغ يؤدي الى تضارب في الإجراءات ويقلل من فعالية الحماية، يمكن القول أن النموذج الاوروبي يمثل أحد أكثر النماذج توازنا بين الالزامية القانونية والشمولية المؤسسية، اذ انه اجبر الدول الاعضاء على تبني معايير موحدة، مما عزز من مكانة المبلغين داخل الانظمة القانونية غير أن

[1] European Union. (2019). *Directive (EU) 2019/1937 on the Protection of Persons who Report Breaches of Union Law*. Official Journal of the European Union.: Vandekerckhove, W. (2016). *Whistleblowing and Organizational Social Responsibility*. Ashgate Publishing.: Transparency International. (2021). *Whistleblowing in Europe: Legal Protections and Gaps*. Transparency International.

التحديات التطبيقية تكشف أن مجرد وجود نصوص متقدمة لا يكفي، بل يجب أن تقترن هذه النصوص بآليات عملية، مثل توفير الموارد الكافية، وبناء ثقافة مؤسسية داعمة، وتدريب الموظفين على التعامل مع البلاغات بجدية وسرية.

**المطلب الثالث: النموذج البريطاني**

يعد النموذج البريطاني في مجال حماية المبلغين عن الفساد من التجارب الرائدة اوروبيا وعالميا، اذ يعتبر قانون المصلحة العامة لعام 1998 (Public Interest Disclosure Act – PIDA) اول تشريع شامل يوفر اطارا قانونيا واضحا لحماية المبلغين في أوروبا، وقد جاء هذا القانون في سياق ازدياد المطالب السياسية والاجتماعية بتعزيز الشفافية في المؤسسات العامة والخاصة، خصوصا بعد ظهور قضايا فساد مالي واداري اثارت جدلا واسعا في بريطانيا خلال التسعينيات، ويتميز هذا النموذج بكونه لم يقتصر على البعد القانوني فقط، بل سعى الى ربط التبليغ بالمصلحة العامة كقيمة اخلاقية عليا، مما اكسبه بعدا رمزيا لا نجده بنفس القوة في التجارب المقارنة الاخرى ومع ذلك، فان التطبيق العملي كشف عن بعض التحديات التي لا تزال تثير النقاش حتى اليوم.

صدر قانون المصلحة العامة عام 1998 ليشكل حجر الزاوية في المنظومة القانونية البريطانية لحماية المبلغين، وقد نص القانون على ان اي موظف يبلغ عن مخالفات تمس المصلحة العامة يتمتع بحماية قانونية كاملة من الفصل التعسفي أو النقل غير المبرر أو اي اجراء انتقامي، كما وسع نطاق الحماية ليشمل الموظفين والمتعاقدين والمتدربين وحتى العاملين بدوام جزئي، وهو ما جعله قانونا شاملا لا يقتصر على فئة محددة، أحد اهم عناصر هذا القانون انه اتاح للمبلغين امكانية رفع دعاوى قضائية مباشرة امام محاكم العمل للحصول على تعويضات في حال تعرضهم لاي اجراء انتقامي، كما انه الزم المؤسسات بإنشاء قنوات داخلية تسمح بتلقي البلاغات والتعامل معها بجدية، مع توفير السرية اللازمة لحماية هوية المبلغ وبذلك، رسخ القانون البريطاني فكرة ان التبليغ ليس فقط ممارسة قانونية بل حق مشروع لكل موظف يرى في سلوكه حماية للمصلحة العامة.[1]

يمثل قانون المصلحة العامة نموذجا فريدا لأنه لم يقتصر على الجانب القانوني البحت، بل منح التبليغ بعدا اخلاقيا قويا فقد ربط المشرع البريطاني بين التبليغ والمصلحة العامة، بحيث لا يقتصر الامر على

[1] Lewis, D. (2010). *Whistleblowing in the UK: The Public Interest Disclosure Act 1998*. Industrial Law Journal, 39(3), 325–343.: Vandekerckhove, W. (2010). *European Whistleblower Protection: Tiers and Levels*. University of Greenwich Business School.: Brown, A. J. (2008). *Whistleblowing in the Australian Public Sector: Enhancing the Theory and Practice of Internal Witness Management in Public Sector Organisations*. ANU Press.

مجرد كشف مخالفة ادارية أو مالية، بل يصبح فعلا ايجابيا يستهدف حماية المجتمع ككل، هذا التركيز على المصلحة العامة جعل من المبلغ شخصية مدافعة عن قيم عليا مثل النزاهة والشفافية، وليس مجرد ناقل لمعلومة، وقد انعكس هذا التوجه على الثقافة المؤسسية في بريطانيا، حيث أصبح ينظر الى التبليغ في كثير من الحالات كجزء من المسؤولية المدنية والاخلاقية، لا مجرد التزام قانوني، كما ان المحاكم البريطانية ساهمت في تكريس هذا الطابع الاخلاقي من خلال الاحكام التي اكدت على ضرورة النظر الى نية المبلغ وحسن قصده عند تقييم البلاغات.[1]

رغم شمولية القانون البريطاني، فان التطبيق العملي كشف عن تحديات مهمة، فقد اظهرت الدراسات ان العديد من المبلغين واجهوا صعوبات كبيرة في الحصول على الحماية الفعلية رغم النصوص القانونية، ويرجع ذلك اساسا الى طول الاجراءات القضائية وتعقيدها، حيث يمكن ان تستغرق الدعاوى امام محاكم العمل عدة سنوات قبل صدور حكم نهائي، وهو ما يقلل من جدوى الحماية الفورية التي يحتاجها المبلغ، كما ان غياب الحوافز المالية جعل القانون البريطاني اقل جذبا مقارنة بالنموذج الامريكي، حيث يعتمد النظام البريطاني بشكل كامل على الدافع الاخلاقي للمبلغين، دون ان يوفر لهم اي مكافآت مادية تشجعهم على تحمل المخاطر، ورغم ان هذا يعزز من الطابع القيمي للتشريع، الا انه قد يحد من اقبال الافراد على التبليغ في الحالات التي تتطلب تضحيات كبيرة.

اضافة الى ذلك، فان بعض المؤسسات البريطانية واجهت انتقادات لعدم التزامها بجدية في توفير قنوات تبليغ داخلية فعالة، مما دفع بعض المبلغين الى اللجوء مباشرة الى الاعلام او المجتمع المدني، وهو ما اثار نقاشا حول مدى كفاية الضمانات المؤسسية، يمكن القول ان النموذج البريطاني يمثل تجربة متقدمة من حيث وضوح النصوص القانونية وشمولها، ومن حيث الطابع الاخلاقي الذي منح التبليغ بعدا رمزيا قويا غير ان غياب الحوافز المالية وطول الاجراءات القضائية يجعلان من الحماية احيانا مجرد إطار نظري يصعب تفعيله عمليا.

**المطلب الرابع: دور المنظمات الدولية في حماية المبلغين**

[1] Lewis, D. (2010). *Whistleblowing in the UK: The Public Interest Disclosure Act 1998*. Industrial Law Journal, 39(3), 325–343.: Vandekerckhove, W. (2010). *European Whistleblower Protection: Tiers and Levels*. University of Greenwich Business School.: Brown, A. J. (2008). *Whistleblowing in the Australian Public Sector: Enhancing the Theory and Practice of Internal Witness Management in Public Sector Organisations*. ANU Press.

يشكل دور المنظمات الدولية ركيزة محورية في بلورة معايير حماية المبلغين، إذ انتقلت من التنظير العام إلى صياغة أطر عملية ساعدت على توحيد المفاهيم ودفع الدول إلى مواءمة تشريعاتها مع الالتزامات الدولية، فقد طورت (OECD)منذ 2011 مبادئ إجرائية لحماية المبلغين في سياق مكافحة الرشوة، ركزت على القنوات الآمنة والسرية ومنع الانتقام والتعويض الفعال، وتميزت بكونها قابلة للتطبيق، لكنها تظل طوعية وتعتمد على الإرادة السياسية للدول، كما اضطلع (United Nations Office on Drugs and Crime)بدور تنفيذي عبر دعم تطبيق (United Nations Convention against Corruption) لا سيما المادة (33) من خلال أدلة تشريعية وبرامج تدريبية ومشاريع قنوات إلكترونية، مع بقاء تحدي غياب آلية إلزامية موحّدة للمتابعة.[1]

وفي المجال المالي، تبنى (World Bankو International Monetary Fund)سياسات داخلية لحماية المبلّغين لضمان نزاهة استخدام التمويل التنموي، بما في ذلك آليات مستقلة للتلقي ومنع الانتقام، وهو ما رسّخ معيارًا مؤسسيًا يُحتذى، وعلى صعيد المجتمع المدني، لعبت (Transparency International)دورا ضاغطًا عبر المبادئ الدولية لحماية المبلغين (2013) ونماذج تشريعية عملية، إلى جانب منظمات دفاعية متخصصة دعمت القضايا أمام المحاكم. [2]

**المبحث الرابع: تحليل الإطار القانوني الوطني لحماية المبلغين**

رغم التطور الملحوظ في بناء الأطر القانونية الدولية وتبني عدد من الدول تشريعات وطنية لحماية المبلغين عن الفساد، إلا أن الواقع العملي يبين أن الطريق ما يزال طويلا ومعقدا، حيث تكشف الممارسات اليومية عن فجوات كبيرة تجعل المبلغين أكثر عرضة للانتقام الوظيفي والاجتماعي رغم الضمانات المكتوبة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب متشابكة ترتبط بضعف النصوص التشريعية أو عماميتها، وبعجز المؤسسات المعنية عن التنفيذ الفعلي، وبوجود ثقافة اجتماعية معادية للتبليغ ترى فيه خيانة أكثر مما تعتبره عملا نبيلا يخدم المصلحة العامة، وبقصور البنية التكنولوجية والإعلامية في توفير

[1] OECD. (2011). *G20 Anti-Corruption Action Plan: Protection of Whistleblowers*. Paris: OECD Publishing.: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2015). *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons*. Vienna: United Nations.: Transparency International. (2013). *International Principles for Whistleblower Legislation: Best Practices for Laws to Protect Whistleblowers*. Berlin: Transparency International.

[2] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2015). *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons*. Vienna: United Nations.: Transparency International. (2013). *International Principles for Whistleblower Legislation: Best Practices for Laws to Protect Whistleblowers*. Berlin: Transparency International.

قنوات آمنة وفعالة للتبليغ، كما أن بعض التقارير الدولية أشارت إلى أن النسبة الأكبر من المبلغين لا يجدون حماية حقيقية عند ممارسة حقهم، الأمر الذي يعكس خطورة الفجوة بين الالتزام الدولي على الورق والواقع الوطني المليء بالتحديات.[1]

## المطلب الأول: التحديات القانونية والتشريعية

تتمثل الإشكالية الأولى في أن النصوص القانونية الخاصة بحماية المبلغين في كثير من الدول ترد بصياغة عامة لا تضع معايير محددة لماهية الحماية، ولا ترسم بوضوح الإجراءات التي يجب اتباعها منذ لحظة تقديم البلاغ وحتى انتهاء التحقيق، وهو ما يترك مساحة واسعة للتفسيرات المتناقضة التي قد تضعف من الحماية بدلا من أن تعززها، كما أن بعض القوانين تقتصر على حماية فئة معينة مثل الموظفين العموميين، مستبعدة بذلك المتعاقدين أو العاملين في القطاع الخاص أو حتى المواطنين الذين قد يمتلكون معلومات جوهرية عن وقائع فساد، مما يخلق ثغرات كبيرة يستغلها المتورطون في الأفعال غير المشروعة، وتظهر أيضا مشكلة ضعف العقوبات الرادعة المقررة في مواجهة أي عمل انتقامي ضد المبلغين، حيث يكتفي بعض التشريعات بفرض غرامات مالية بسيطة أو عقوبات إدارية لا ترتقي إلى مستوى الردع الفعلي، الأمر الذي يشجع بعض المؤسسات على الاستمرار في ممارسة الضغط أو التهميش أو العزل تجاه المبلغين من دون خوف حقيقي من المساءلة، وإلى جانب ذلك، فإن طول الإجراءات القضائية والتأخر في إصدار الأحكام يضاعف من معاناة المبلغين، إذ قد يفقدون وظائفهم أو يتعرضون للوصم الاجتماعي قبل أن يتم البت في قضاياهم، ما يجعل الحماية القانونية نظرية أكثر من كونها واقعية، ويضاف إلى ذلك أن غياب نصوص تفصيلية بشأن التعويضات المالية والمعنوية يجعل المبلغين في مواجهة خسائر لا تعوض، الأمر الذي يقوض الثقة في جدوى اللجوء إلى التبليغ.[2]

## المطلب الثاني: التحديات المؤسسية والإدارية

تشير التجارب المقارنة إلى أن الحماية القانونية تظل بلا معنى إذا لم ترافقها مؤسسات قوية وقادرة على استقبال البلاغات والتحقيق فيها وحماية المبلغين من أي تهديد، غير أن الكثير من الدول ما تزال تفتقر إلى هيئات مستقلة تتولى هذه المهام بشكل حصري، وغالبا ما تسند إلى أجهزة قائمة تعاني أصلا من

[1] Vaughn, R. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar Publishing.

[2] OECD (2016). *Committing to Effective Whistleblower Protection*. Paris: OECD Publishing. Banisar, D. (2011). *Whistleblowing: International Standards and Developments*. Transparency International.: Vaughn, R. (2012). *The Successes and Failures of Whistleblower Laws*. Edward Elgar Publishing.: Brown, A. J. (2008). *Whistleblowing in the Australian Public Sector*. ANU Press.

ضغط العمل وضعف الموارد، وفي الحالات التي يوجد فيها مثل هذه الهيئات، تواجه تحديات تتعلق بالاستقلالية الفعلية، إذ كثيرا ما تكون خاضعة لنفوذ السلطة التنفيذية أو السياسي، الأمر الذي يقوض ثقة المبلغين في حيادها ويجعلها عاجزة عن توفير الأمان الكامل، كما أن تضارب المصالح داخل المؤسسات يمثل تحديا مركزيا، إذ قد يكون الأشخاص الذين يتم التبليغ عنهم من المسؤولين الكبار الذين يملكون نفوذا واسعا، وهو ما يؤدي إلى إعاقة التحقيقات أو ممارسة أشكال متعددة من الضغط على المبلغ، بما في ذلك النقل التعسفي أو الإقصاء أو العزل غير المباشر، ويضاف إلى ذلك أن الموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه الهيئات عادة ما تكون محدودة، الأمر الذي يمنعها من تطوير منصات إلكترونية آمنة أو من توظيف خبراء قانونيين ونفسيين قادرين على تقديم الدعم المطلوب، كما أن غياب آليات المتابعة المستمرة للبلاغات يجعل المبلغين في حالة من عدم اليقين إزاء مصير شكاواهم، وهو ما يدفع الكثيرين إلى فقدان الثقة في فعالية هذه المؤسسات.[1]

**المطلب الثالث: التحديات الثقافية والاجتماعية**

تظهر في العديد من البيئات الاجتماعية والمؤسسية مواقف متحفظة تجاه المبلغين عن الفساد، حيث ينظر إليهم أحيانا كأشخاص يفتقرون إلى روح الانتماء المؤسسي، وهو ما يسهم في تكوين مناخ غير داعم للتبليغ ويؤدي إلى ترسيخ ثقافة الصمت، حيث يفضل الموظفون التزام الحياد على أن يتحملوا أعباء العزلة أو العقاب، هذا البعد الثقافي يعكس مدى حاجة التشريعات إلى أن ترافقها برامج تثقيفية وتوعوية تعيد رسم صورة المبلغ في الذهن العام لينظر إليه بوصفه مدافعا عن المصلحة العامة بدلا من كونه خائنا لمؤسسته وإلى جانب ذلك، فإن الخوف من الانتقام المجتمعي والأسري يشكل حاجزا إضافيا، إذ كثيرا ما يتعرض المبلغون لضغوط من عائلاتهم أو أصدقائهم لتجنب المخاطرة، حيث يعتبر التبليغ مغامرة تهدد الاستقرار الوظيفي والمالي، كما أن ضعف الوعي بالحقوق القانونية يزيد من حدة المشكلة، إذ إن العديد من المواطنين والموظفين يجهلون وجود قوانين لحمايتهم أو لا يعرفون القنوات الرسمية التي يمكن من خلالها التبليغ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى استمرار ثقافة الصمت التي تعد البيئة المثالية

[1]Lewis, D., & Vandekerckhove, W. (2016). *Developments in Whistleblowing Research*. International Whistleblowing Research Network. :Miceli, M., Near, J., & Dworkin, T. (2008). *Whistle-Blowing in Organizations*. Routledge. :Devine, T. (2014). *The Corporate Whistleblower's Survival Guide*. Berrett-Koehler Publishers. :OECD (2012). *Whistleblower Protection: Encouraging Reporting*. Paris: OECD Publishing.

لترسيخ الفساد وانتشاره، وفي غياب برامج إعلامية ومؤسسية شاملة لتغيير هذه الثقافة، ستظل الحماية القانونية عاجزة عن إقناع الأفراد باستخدامها بشكل فعلي.[1]

## المطلب الرابع: التحديات التقنية والإعلامية

يشكل البعد التقني والإعلامي محورا حاسما في حماية المبلغين، فالتكنولوجيا الرقمية تتيح منصات سرية وآمنة لتلقي البلاغات، لكن قصور الحماية السيبرانية في بعض الدول يثير مخاوف كشف الهوية أو اختراق البيانات، كما أن الإعلام سلاح ذو حدين: يعزز الشفافية ويمنح المصداقية، لكنه قد يعرض المبلغين لمخاطر إذا نشرت معلومات بلا ضوابط، وتفتح وسائل التواصل الاجتماعي فضاء جديدا للإبلاغ، غير أن غياب التنظيم والضمانات القانونية قد يؤدي إلى نشر معلومات حساسة بصورة غير مسؤولة أو توظيفها لتصفية حسابات.[2]

وتكشف هذه التحديات أن حماية المبلغين لا تتوقف عند النصوص، بل تمتد إلى أبعاد مؤسسية وثقافية وتقنية، فضعف الأطر التشريعية، وهشاشة المؤسسات، والتصورات الاجتماعية السلبية، ونقص القنوات الإلكترونية الآمنة تغذي ثقافة الصمت وتقوض الثقة، لذا ينبغي تبني مقاربة شاملة تجمع بين إصلاح القوانين، وبناء مؤسسات مستقلة، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير بنية تقنية وإعلامية مسؤولة، بما يحول الحماية من مجرد قواعد مكتوبة إلى ممارسة عملية تُرسّخ النزاهة وتعزّز الشفافية وتدعم مكافحة الفساد بفاعلية.

## الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن حماية المبلّغين عن الفساد أصبحت ركيزة أساسية في المنظومة القانونية والإدارية الحديثة، وعنصرا حاسما في ترسيخ الحوكمة الرشيدة، فالمبلغ يمثل نقطة الانطلاق في كشف الانحرافات، وغياب حمايته يكرس ثقافة الصمت ويضعف المساءلة، وأظهر التحليل المقارن أن الحماية ليست ترفا

---

[1] Transparency International (2021). *Whistleblowing in Europe: Legal Protections for Whistleblowers in the EU*. Berlin. :Jubb, P. (1999). *Whistleblowing: A Restrictive Definition and Interpretation*. Journal of Business Ethics. : Near, J. P., & Miceli, M. P. (1996). *Whistle-Blowing: Myth and Reality*. Journal of Management. :Dungan, J., Waytz, A., & Young, L. (2015). *The Psychology of Whistleblowing*. Current Opinion in Psychology.

[2] UNODC (2015). *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons*. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime. :OECD (2019). *Whistleblower Protection and the Role of Digital Technologies*. Paris: OECD Publishing. :Vandekerckhove, W. (2010). *Whistleblowing and Organizational Social Responsibility*. Ashgate. :Calland, R., & Dehn, G. (2004). *Whistleblowing Around the World: Law, Culture and Practice*. Public Concern at Work & ODAC.

تشريعيا، بل حقا أصيلا وواجبا وطنيا يعكس قدرة الدولة على صون النزاهة، وقد أرست United Nations Convention against Corruption الأساس الدولي في مادتها (33)، بينما قدم EU Directive 2019/1937 نموذجا تشريعيا متكاملا بقنوات آمنة وضمانات صارمة ضد الانتقام، مدعوما بتوصيات OECD العملية.

وفي المقابل، لا يزال التطبيق في عدد من الدول العربية محدودا ومجزأً بسبب عمومية النصوص وغياب الآليات التنفيذية والجهات المستقلة، كما بيّنت التجارب الناجحة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا وسنغافورة أن الفاعلية لا تتحقق بالتشريع وحده، بل بتكامل النصوص الواضحة مع مؤسسات مستقلة وبنية تقنية آمنة وثقافة مجتمعية ترى في المبلّغ شريكًا في مكافحة الفساد لا خصمًا للمؤسسة.

**النتائج**

توصلت الدراسة إلى نتائج علمية وعملية تؤكد أن حماية المبلغين تمثل ركيزة للشفافية والمساءلة، وتسهم في الكشف المبكر عن الفساد ومنع تراكمه، كما بينت أن العديد من الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون لا تزال في طور بناء أطر فعالة، مع قصور في التعريف الدقيق للمبلغ وتحديد نطاق الحماية، وأرست United Nations Convention against Corruption التزامًا دوليًا بالحماية، غير أن التطبيق يتفاوت بشدة بين الدول.

وأظهرت المقارنة تمايز النماذج: فالولايات المتحدة اعتمدت الحوافز والجزاءات الرادعة، والمملكة المتحدة ربطت التبليغ بالمصلحة العامة، بينما ركزت كندا وأوروبا على مؤسسات مستقلة وقنوات رقمية آمنة، كما أن فعالية الحماية تتطلب استقلالا مؤسسيا ودعما ثقافيا وتقنيا، وإلا تراجعت الثقة واستمر الفساد، ويرتبط النظام الفعال بتحسين مؤشرات الشفافية وجذب الاستثمار، ويستدعي مقاربة شمولية تشمل القطاعين العام والخاص والمقاولين والموردين، مع التحول الرقمي والقنوات المشفرة لضمان السرية.

**التوصيات**

استنادا إلى التحليل المقارن، توصي الدراسة بحزمة إجراءات متكاملة لتعزيز حماية المبلغين وتحويلها إلى ممارسة مؤسسية فعالة:

- تشريع وطني شامل وصريح يعرّف المبلّغ بدقة، ويحدد نطاق الحماية، ويُجرّم الانتقام والتمييز، ويكفل سرية الهوية في جميع المراحل.

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، لتلقي البلاغات والتحقيق فيها وتقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي بالتنسيق مع أجهزة الرقابة.
- تعزيز البنية التكنولوجية عبر منصات رقمية مشفرة وآمنة للتبليغ والتتبع السري، مستلهمة من أفضل الممارسات الأوروبية والآسيوية.
- برامج توعية وطنية لترسيخ ثقافة الإبلاغ كقيمة إيجابية، عبر المناهج والإعلام والتدريب المؤسسي.
- دمج الحماية ضمن استراتيجيات الحوكمة والإصلاح الإداري باعتبارها جزءا من منظومة النزاهة الشاملة.
- توسيع الحماية لتشمل مجالات عالية المخاطر كغسل الأموال والمشتريات العامة.
- تأسيس مراكز تدريب متخصصة لضمان التعامل المهني والحيادي مع البلاغات.
- تعزيز التعاون الدولي مع United Nations Office on Drugs and Crime وOECD و World Bankلتبادل الخبرات وتوحيد المعايير الإجرائية.
- إدماج المبلغين في الحماية الاجتماعية عبر صناديق دعم قانوني أو مالي مؤقت لمن يتضررون من الإبلاغ.
- تقييم دوري للأثر لقياس فعالية التشريعات وتحديثها بما يواكب التطورات التكنولوجية والإدارية.

بهذه المقاربة الشمولية، تنتقل الحماية من إطار نظري إلى منظومة عملية تدعم الشفافية وتعزز الثقة وتحسن فعالية مكافحة الفساد.

## الرؤية المستقبلية

تؤكد هذه الدراسة أن مستقبل مكافحة الفساد في العالم العربي والخليجي يتوقف على الانتقال من نصوص شكلية إلى ممارسات فعلية تجسد حماية المبلغين على أرض الواقع، فالدول التي تنجح في هذا المسار هي تلك التي تحول المبلغ من ضحية محتملة إلى شريك إصلاحي، وتمنحه ضمانات قانونية ومؤسسية واضحة تعزز ثقته بأن الدولة تقف إلى جانبه، إن حماية المبلغين ليست مجرد أداة رقابية، بل استثمار في رأس المال البشري والمجتمعي، لأنها ترسخ ثقافة الانفتاح والمسؤولية داخل المؤسسات.

ومن المتوقع أن تتجه التشريعات الخليجية نحو توسيع نطاق الحماية ليشمل القطاع الخاص والجهات غير الربحية، مع دمج أدوات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة لتحليل البلاغات وترتيب أولوياتها، إضافة

إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون لتوحيد المعايير وبناء منظومة عابرة للحدود أكثر فاعلية.

إن بناء نظام حماية متكامل يعني ترسيخ الثقة بين المواطن والدولة، وتعزيز مكانة القانون كمرجعية عليا في مواجهة الفساد، وتهيئة بيئة مؤسسية مستقرة وجاذبة للاستثمار وبذلك، فإن المستقبل الحقيقي لمكافحة الفساد يبدأ من حماية من يكشفونه، باعتبارهم حجر الزاوية في صون المال العام وترسيخ النزاهة والاستدامة والعدالة.

## المراجع

### المراجع العربية


1- زيدان، محمد زكي (2024) الحماية الجنائية الاجرائية للشهود. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر- المنصورة.

2- القاضي، رامي متولي (2020) الحماية الجنائية للمتعاونين مع العدالة، حماية الشهود والمبلغين والمجني عليهم والمجرمون التائبون، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع- مصر- الجيزة.

3- تهاني، صالح (2024) وسائل نشر وتداول المعلومات وجرائم إساءة استعمال الحق في الحصول على المعلومة وضمانات حمايته. دار مصر للنشر والتوزيع.

4- محمد، الطعاني (2024) مكافحة الفساد التشخيص والعلاج من الالف إلى الياء. دار الكتاب الثقافي. الأردن.

5- سامي، أبو زويدة (2025) دور الرقابة الإدارية في حماية مبدأ الشفافية وتطبيق القانون. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية- مصر.

6- مالك، الحميمات (2024) الحماية الجزائية للشهود والمبلغين بجرائم الفساد في ضوء قانون النزاهة ومكافحة الفساد الأردني. البديل للنشر والتوزيع- عمان- الأردن.

7- العساف، كمال (2015) الإطار القانوني لحماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد. جامعة الشرق الأوسط.

8- بوراس، منير (2019) الحماية الجزائية للشهود والخبراء في التشريع الجزائري، مجلة افاق علمية، المجلد (11)، العدد (4)، ص 83-98.

9- الشاهين، محمد (2022) ضمانات حماية الشهود من الانتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الأردني، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، المجلد الثالث، العدد: الثامن.


### المراجع الأجنبية


1- Alford C, *Whistleblowers: Broken Lives and Organizational Power* (Cornell University Press 2001).

2- Banisar D, *Whistleblowing: International Standards and Developments* (World Bank Institute 2011).

3- Brown AJ, *Whistleblowing in the Australian Public Sector* (ANU Press 2008).

4- Calland R and Dehn G, *Whistleblowing Around the World: Law, Culture and Practice* (ODAC 2004).
5- Devine T, *The Corporate Whistleblower's Survival Guide* (Berrett-Koehler 2011).
6- Devine T and Walden S, *International Best Practices for Whistleblower Policies* (GAP 2013).
7- European Commission, *Directive (EU) 2019/1937 on the Protection of Persons Who Report Breaches of Union Law* (OJEU 2019).
8- Grant C, *Whistleblowers: Moral Courage in Public Life* (Springer 2002).
9- Hechler H, *UNCAC in a Nutshell* (TI 2011).
10- IMF, *Governance and Anti-Corruption Framework* (IMF 2018).
11- Lee G, *Whistleblowing and Organizational Ethics* (Journal of Business Ethics, 2016).
12- Lewis D, *Whistleblowing at Work* (The Athlone Press 2001).
13- Lewis D and Trygstad SC, *Whistleblowing and Retaliation in the Workplace* (Edward Elgar 2017).
14- Miceli MP and Near JP, *Blowing the Whistle: The Organizational and Legal Implications* (Lexington Books 1992).